

قياس اندماج المصارف الإسلامية في ظل العولمة المالية – العراق حالة دراسية¹
**Measuring the mergers Islamic banks under the impact of financial
globalization - Iraq case study**

أ. د. سعيد علي محمد العبيدي
شعيب عبد المطلب إبراهيم الحديثي
جامعة الأنبار / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

المستخلص

يواجه القطاع المصرفي بشكل عام والمصارف الإسلامية العراقية بشكل خاص العديد من التحديات والمنافسة الشديدة والتغيرات العالمية التي فرضتها العولمة والتحرر الماليين وما ينتج عن العولمة والتحرير الماليين من مساوئ وأثار سلبية على الجهاز المصرفي فضلا عن المزايا المقدمة ، اذ اصبح الانشغال الرئيسي للقائمين على الانظمة المصرفية موجهة التحديات الشرسة والتقليل من أثارها السلبية مع محاولة الاستفادة من الإيجابيات المقدمة لها عن طريق تطبيق ثقافات مصرفية جديدة تعمل على خلق كيانات مصرفية كبيرة قادرة على التكيف مع المستجدات العالمية فضلا عن لانه قادر على مواكبة التطور والنمو في ظل المتغيرات الجديدة ورفع مؤشرات كفاءة هذه المصارف والتقليل من مخاطرها، وتوصلت الدراسة الي مجموعة من الاستنتاجات ومن اهمها اظهرت النتائج ان المصارف الاسلامية التي باستطاعتها الاندماج والعمل على تحقيق كيانات كبيرة هي (المصرف العراقي الإسلامي ، مصرف إيلاف الإسلامي ، مصرف البلاد الإسلامي) ، وان معظم المصارف الإسلامية العراقية لها القدرة على الاندماج مع المصارف الإسلامية العراقية الأخرى وفق النتائج المتحصل عليها من نموذج الانحدار اللوجيستي الذي أعتمد في البحث ، واطهرت نتائج تجارب اندماج المصارف الإسلامية العربية نتائج قيمة وعملت على رفع كفاءة المؤشرات المصرفية للمصرف المندمج وبناء كيانات كبيرة قادرة على مواجهة جميع التحديات (كالعولمة والتحرير الماليين) وعملت على انقاذ المصارف المتعثرة وعدم انهيارها ، واوصت الدراسة ان على الحكومة المركزية العراقية والبنك المركزي العراقي ان يمارس دوراً كبيراً في عمليات الاندماج المصرفي للوصول الى قطاع مصرفي متطور وله القدرة على مواجهة العولمة والتحرر الماليين ومواجهة الأزمات المالية في المستقبل والمنافسة الشديدة من قبل المصارف الأخرى.

Abstract:

The banking sector in general and Iraqi Islamic banks in particular face many challenges, intense competition, global changes imposed by financial globalization and liberalization, and the consequent negative effects on the banking system , in addition to its possible merits . consequently the main concern of those in charge of the banking systems is to address the fierce challenges and reduce the negative effects while trying at the same time to take advantage of the pros presented to them through the application of new banking ideologies that lead to create large banking entities able to adapt to global developments and able to keep pace with development and growth under new variables and to raise the efficiency indicators of these banks and reduce their risks , major among the findings of this study are that most of the Islamic banks in Iraq have the ability to merger with other Islamic banks in Iraq as to the results obtained from the advanced logistic regression model in the study show . The results of the experiences of integration of Arab Islamic banks mergers showed valuable results and worked to improve the efficiency of the banking indicators of the merged bank and building large entities capable of meeting all challenges (such as globalization and liberalization) and worked to rescue troubled banks and not collapse , The study recommends that the federal government of Iraq and the Central Bank of Iraq to play greater role in the of banking mergers to develop an advanced banking sector with due ability to address globalization and liberalization of financial and to face future financial crises and fierce competition by other banks.

¹ - البحث مستل من رسالة ماجستير .

المقدمة :

يعد موضوع المصارف الإسلامية من الموضوعات الحديثة نسبياً في العلوم المالية والمصرفية، وعلى الرغم من ان ظهور هذا النوع من العلوم المصرفية اتسم بالتلقائية والتدرج البطيء في القرن الماضي الا انه اليوم وبفعل التقدم السريع والتطور في الادوات والشمول في التطبيق فتزايدت اهميتها وانتشرت بشكل واسع في العالمين العربي والاسلامي والغربي . ومع ان هذه التجربة المصرفية لم تستمر لولا جهود العلماء والباحثين وتواصلهم في سبيل النهوض بالعمل المصرفي الاسلامي اذ اصبح واقعا ينبغي دراسته بعناية مركزة حتى يستمر بالنجاح والتطور فتتطلب المصارف الاسلامية نحو افاق إقليمية ودولية واسعة ومنتشرة في كل من اسيا و أوروبا وافريقيا وحققت فكرة العمل المصرفي الاسلامي ، واساليب التمويل الاسلامي لذلك جاءت كأحد اهم اوجه تطبيقات علم الاقتصاد الاسلامي ، لتسد فراغا هاما في تطبيق الشريعة الإسلامية على ارض الواقع من خلال تطوير نظام مصرفي ومالي لا يقوم على أساس الفائدة (الربا) .

مرت المصارف الإسلامية منذ بدء اعمالها بصعوبات وتحديات عديدة منها ما يتعلق بأساس فكرتها ومنها ما يتعلق بكيفية عملها ، وفرص نجاحها ، فضلا عن استمرارها وقدرتها على المنافسة مع المصارف التقليدية الا ان ابرز التحديات التي واجهت عمل المصارف الاسلامية هي ظاهرة العولمة المالية بأبعادها السياسية والاقتصادية ، وبشكل خاص ببعدها المالي ، هذا وقد كان الجانب الابرز للبعد الاقتصادي المتمثل بتحرير تجارة الخدمات المالية اذ تم الانفتاح على المستويين (الاول) على مستوى الدولة الواحدة من خلال رفع وتخفيض القيود المفروضة سابقا على جوانب النشاط المالي. والمستوى (الثاني) وهذا الاوسع على المستوى المالي وامتدت لتشمل جميع القطاعات والاقاليم او حتى العالم كوحدة واحدة وقد عزز ذلك من تعاضم تأثير ثورة الاتصالات والاتجاه العالمي نحو التكنولوجيا المتطورة والثورة المعلوماتية في اداء الاعمال.

لقد أصبحت عملية الاندماج بين المصارف الإسلامية ذات أهمية بارزة ومن الطرق الناجحة لمواجهة العولمة والتحرير الماليين لبناء كيانات كبيرة وقوية قادرة على مواجهة جميع التحديات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية وتكون قادرة على مواجاة المنافسة الكبيرة من قبل المصارف وتعمل على تطوير اداء المصارف الصغيرة وزيادة قدرتها على النمو والاستمرارية في السوق وتحقيق تنمية واسعة ومواجهة الأزمات الداخلية والخارجية.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في صغر حجم المصارف الإسلامية العراقية وضعف أدائها مقارنة بالمصارف ، فالكيانات المصرفية الصغيرة تجد صعوبة في تحمل المنافسة الشديدة والتحديات الكبيرة التي تتعرض لها المصارف الإسلامية من أثار العولمة وعدم الاستقرار الاقتصادي وسوء الأوضاع المالية فأن مثل هذه الكيانات الصغيرة تواجه ارتفاع في التكاليف وتكون أكثر عرضة للأزمات المالية .

فرضية البحث :

ان اندماج المصارف الإسلامية يمكن ان تولد كيانات مصرفية كبيرة وقوية تؤدي الى رفع المؤشرات المالية وارتفاع كفاءة المصرف الجديد مما يؤدي الى ارتفاع الأرباح وزيادة حجم الموجودات وزيادة عدد الفروع فتكون قادرة على مواجهة المخاطر المستقبلية التي تتعرض لها المصارف الإسلامية ومواجهة تحديات العولمة والتحرير الماليين.

هدف البحث :

يهدف البحث الى :

1. التعرف على مقومات الاندماج المصرفي واهميته لتكوين كيانات مصرفية قادرة على مواكبة العولمة والتحرير الماليين .
2. تحديد اهم المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها واستخدامها في تحديد المصارف الإسلامية العراقية المؤهلة للاندماج .
3. تحديد المصارف التي تكون قادرة على الاندماج وفق مؤشراتها المالية باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي.

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث ودور المصارف الإسلامية ضمن القطاع المصرفي وهذه الأهمية تتزايد بشكل سريع حتى في الدول غير الإسلامية ، لذلك فإن عملية الاندماج هذه تشكل دفعة قوية نحو النمو والتطور .

منهج البحث:

تم الاعتماد على منهجين .

المنهج الاول :المنهج التحليلي الوصفي من خلال جمع التقارير والبيانات السنوية للمصارف الإسلامية والتقليدية في العراق وتحليلها .

المنهج الثاني :المنهج الكمي القياسي باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي وهو من أهم النماذج المستخدمة في تحديد المصارف التي تكون مؤهلة للاندماج .

هيكلية البحث :

تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث تضمن :-

المبحث الاول: التطرق الى الاطار النظري للمصارف الاسلامية والاندماج المصرفي والعلومة والتحرير الماليين، اما **المبحث الثاني تناول :** نشأة وتطور المصارف الاسلامية العراقية وتحليل بعض تجارب اندماج المصارف الإسلامية في دول عربية وأجنبية، اما **المبحث الثالث تضمن:** تقدير وتحليل إمكانية الاندماج في المصارف الإسلامية العراقية.

1- اندماج المصارف الإسلامية في ظل العولمة المالية الإطار النظري**1-1- المصارف الإسلامية :****1-1-1- مفهوم المصارف الإسلامية :**

تعرف على أنها مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي .(الخاقاني، 2011:173).

1-1-2- صيغ تمويل المصارف الإسلامية :**1- المضاربة :**

هي الضرب أي السير في الأرض ، من اجل إيجاد طلب الرزق وهي إعطاء المال لمن يتاجر به حسب العقد الذي يكون بين صاحب الأموال والعامل ويتم الاتفاق على نسبة الأرباح المنجزة من هذه المشاريع وتكون الخسارة على راس المال، وهذا التعريف اصطلاحاً ، اذ ان المضارب لا يتحمل أي خسارة إلا اثبت انه قصر او تعدى في عمله بعد التحقق منه ، لان المستثمر خسر جهده ووقته ولا يجوز جعله ضامناً لرأس المال واذا لم تحقق لا يوجد ربح ولا خسارة وهناك شروط منها الايجاب من المالك والقول ان العامل يجب ان يتوفر لكلاً منهما البلوغ والعقل وان أموال المضاربة لا تكون ديناً بذمة العامل حتى يقضيه وتكون أموال المضاربة نقداً والربح يكون مشاعاً بين المالك والعامل . (الشمري،2006:31).

2- صيغة المشاركة :

ان مفهوم المشاركة هي ان يشترك اثنان بأموال مشتركة بينهم في مختلف الأعمال ان كانت صناعية او خدمية وان نسبة الأرباح تكون مشاعة بينهم (معلومة) ، ولا يوجد شرط المساواة في حصص الأموال بينهم او الخسارة تقع فقط على حصص رأس المال . وفي اغلبية الأحيان ان المشاركة تكون بين المصرف وعملائه وتنتهي عند انتهاء فترة التنفيذ لهذه الأعمال وهذه تسمى بالمشاركة في صفقة واحدة.

ان الفقه الإسلامي عرف المشاركة بانها الشركة التي يشترك فيها اثنان او أكثر بمال استحقوه من الوراثة او جموعه من اجل تنميته في النشاطات الاقتصادية كالتجارة والصناعة وغيرها من المشاريع الاقتصادية (طایل ، 2012 : 266) .

3- **صيغة المرابحة** : هي عملية بيع سلعة ما بنفس سعرها الأولي الذي اشتراها به البائع (المصرف) مع زيادة معلومة في الأرباح ومتفق عليها وعادةً تطلق تسميات كثيرة منها المرابحة الفقهية فتعمل على شراء السلع من غير الحاجة الى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها من عميل ، ثم يعمل المصرف بعرضها للبيع بالمرابحة والربح ويكون متفق عليه من قبل الطرفين او بيع مرابحة مقترنة بوعود من العميل ، أي ان المصرف لا يشتري أي سلعة كانت إلا حسب رغبات العميل لهذه السلعة ووعود مسبقه عند شراء تلك السلعة وتسمى المرابحة (للأمر بالشراء) (الشاعر ، 2011 : 82) .

4- **صيغة عقد الإجارة** : يعرف عقد الإجارة على انه عقد على منفعة تصدر من اصل رأسمالي سواء كان ثابتاً مثل العقارات او منقولاً مثل السيارات وان عقد الإجارة يقسم الى ثلاثة أقسام :

أ- **التأجير التشغيلي** : يعمل البنك على تأجير الأصل الرأسمالي الى المستأجر لمدة معينة ويكون الايجار معلوم وعند نهاية الاستئجار يعمل المستأجر على إعادة الأصل الى البنك وهذه صورة تقليدية سائدة في المجتمع.

ب- **التأجير المنتهي بالتملك** : وهذا النوع من التأجير يتم وفق شروط معينة وهي مدة الإيجار وقيمه وكيفية تسديده.

وفي اغلب الأحيان يكون مجموع الإيجارات المدفوعة من استخدام (إيجار) الاصل الرأسمالي مساوية لتكاليف هذا الأصل الرأسمالي ان كان ثابتاً او منقولاً مضافاً اليها أرباح البنك وعند ذلك يتم عقد توقيع بين المستأجر والبنك لضمان التنازل عن ملكيته الأصل الرأسمالي لصالح المستأجر في نهاية المدة وهذا العقد من الأدوات الحديثة المستخدمة في البنوك الإسلامية (الطاهر و الخليل ، 2004 : 260).

ج- **التأجير التمويلي** : وهو الاتفاق الذي يكون بين طرفين ، الطرف الأول المصرف الإسلامي والثاني العميل على ان المصرف يشتري اصلاً ويقوم بإيجاره للثاني (عميله) حسب المدة إن كانت طويلة او قصيرة ، وان المصرف يحتفظ بملكته الأصل الذي يكون بحوزته والعميل له الحق الكامل في استخدام الأصل مقابل أقساط إيجارية محددة وفي نهاية الفترة يعود الأصل الى المصرف ويكون على العميل تكاليف استخدام الأصل ويحق له نقل ملكيته او استئجاره مرة أخرى وهذا النوع عملية مالية من حيث الموضوع والفكرة على انه ائتمان عيني وليس نقدي(بيطار و فرحات ، 2009 : 20) .

5- **صيغة الاستصناع** :

ويقصد بها التصنيع او التعاقد ويتعهد الطرف بإنتاج سلعة محددة للتسليم في المستقبل بسعر محدد سلفاً (Chong and Liu , 2009 : 129) .

6- **صيغة القرض الحسن** : ان اصل القرض في اللغة العربية (القطع) لأن المال الذي تعطيه ثم تتقاضاه انه قطعة من مالك، أما تعريف القروض فهو تملك شيء على ان يره مثله (سمحان و يامن ، 2011 : 200).

7- **صيغة بيع السلم** : عند بيع سلعة ما يقبض ثمن هذه السلعة حالاً وتأجيل تسليم السلعة الى وقت آخر في المستقبل يسمى احياناً ببيع السلم. ان صاحب راس المال يحتاج ان يشتري سلعة ما وان صاحب السلعة يحتاج الى ثمن هذه السلعة مقدماً لينفقه في إنتاج السلعة ، فنجد ان المصرف يعمل على دفع النقود للمنتج مقابل سلع في المستقبل مما يجعلنا امام بيع سلم وهذا يسمح للمصرف بربح مشروع حيث يعمل المصرف ببيع هذه المنتجات الحاصل عليها بثمان اعلى من ثمن الشراء فيحقق الأرباح من هذه العملية (سمحان ، 2013 : 132) .

8- **صيغة الجعالة** : عرفت الجعالة وفق النظام المصرفي الإسلامي بانها (رسوم الخدمة) ويتعهد طرفاً ما بان يدفع للطرف الآخر مبلغاً محدداً من النقود كرسوم لتأدية عمل ما (خدمة) وعادةً يطبق هذا النموذج على المعاملات من نوع الخدمات الفنية والاستشارات .

وقد عرفت الجعالة بمعناها العام أي في صورتها العامة (ان شخصاً ما طبيعياً او معنوياً يعمل على اعلان تقديم مبلغ معين من المال أي مكافأة لمن ينجز خدمة معينة) (شيخون ، 2002 : 166).

1-3-1 - التحديات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية :

1- ان بعض القوانين واللوائح التي تعمل على تنظيم النشاطات المصرفية تكون غير ملتزمة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لأنها وضعت لكي تتناسب مع المصارف التقليدية وان الكثير من هذه القوانين تتضمن أحكام لا تتناسب مع اعمال المصارف الإسلامية (الجميل ، 2014 : 20) .

2- مخاطر العولمة المالية من الانفتاح والتحرر من القيود بين دول العالم وهذا سوف يفتح الأبواب على مصراعيها للمصارف العالمية وتدخل بأموال كبيرة وتكون المنافسة كبيرة وهائلة لدخول الأسواق الإسلامية بخدمات مصرفية متطورة وبتكاليف اقل من الخدمة المصرفية التي يحصل عليها العميل من المصرف الإسلامي حالياً ان هناك مصارف عالمية (تجارية) أصبحت تعمل على تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية مثل بنك لوزير البريطاني وإصدار تراخيص بإقامة مصارف إسلامية وهذا يجعل الخطر اكبر على عمل المصارف الإسلامية (سمحان و يامن ، 2011 : 266) .

3- ان اختلاف الفتاوي الشرعية والاجتهادات من النواحي الشرعية تعتبر تحدياً امام عمل المصارف الإسلامية وهناك تناقض شديد للفتاوي بين الهيئات الرقابية الشرعية في البنوك الإسلامية وبين علماء المسلمين ما بين فتاوي تلامس الحاجة والطلب المصرفي وفتاوي نظرية وبين التمسك بالأصل الشرعي ووصلت هذه الاعمال الى التفريط بدافع الحرص على مسيرة المصارف الإسلامية والى درجات التساهل وهذا الاختلاف أدى الى تنوع عقود التمويل وهذا ما جعل القائمين على المصارف الإسلامية الاصلاح ان يواجهوا تحديات كبيرة في تشريع وإصدار القوانين الخاصة على إقامة مصارف تطبق الأحكام الشرعية (الشمري ، 2016 : 166) .

4- **بيئة الجمهور** : وهو البيئة الحقيقية الحاضنة لجميع البيئات الاخرى ، كما انه جهة الشكوى والملاذ ، فانتشار فكرة الصيرفة الاسلامية بين افراده اقل من الضعيف لذا يمكن اعتباره من التحديات الخارجية التي تواجه عمل الصيرفة الاسلامية والتي ينبغي عليها تكثيف الجهود لتحقيق الاختراقات لصالح الصناعة المصرفية وتنتهج ارقى وسائل الاعلام والدعاية لتحقيق هذا الهدف (الشاعر ، 2011 : 156).

5- **زيادة حدة المنافسة** : ان البنوك الإسلامية نجحت في تجميع المبالغ الكبيرة من الأموال وان الحفاظ على معدلات النمو المعقولة في المستقبل تتطلب الكثير من الجهود .

6- الضعف والتدني لمستوى الإمكانيات التكنولوجية الحديثة والتقنيات المتطورة لدى العديد من البنوك الإسلامية وتعد تحدياً كبير تواجهه البنوك الإسلامية ، وتعيق مسيرتها وتطورها والعمل على النهوض بواقعها العملي في مختلف مجالات الحياة وخصوصاً عندما انتشرت المصارف الإلكترونية الحديثة في تقنياتها المصرفية (مطلوب ، 2012 : 308) .

1 - 2- الاندماج المصرفي :**1-2-1- تعريف الاندماج المصرفي :**

يعرف بأنه قيام مصرفين أو أكثر بالاندماج والاتحاد لتشكيل كيان مصرفي كبير الحجم والسعة وعند عملية الاندماج يكتسب المصرف المندمج كفاءة افضل عن طريق العائد والأرباح أو من خلال استحواذه على حصة اكبر من السوق المصرفية المحلية والعالمية (الكبيسي، 2014:2).

1-2-2- موجات الاندماج :**1- الموجة الأولى : بين عامي (1887-1904)**

ارتبطت هذه الموجة بالثورة الصناعية وظهرت الاحتكارات والكارتلات التي عملت على انشاء شركات مركزة في صناعات محددة ، وأن أغلب الأندماجات تكون أفقية ونشأ الكثير عنها من الاتحادات التي تمثل أسماء لمنتجات معروفة لصناعة الصلب والحديد والصناعات الاساس ، ثم انتقلت الى صناعة المطاط والتبغ وكان هناك عدة اسباب تقف وراء هذه الموجة ومن اهمها التخلص من المنافسين وفرض اسعار غير قابلة للمنافسة بعد خلق الاحتكارات وان الانذار والذعر المفاجئ الذي حصل في عام 1904-1907 في أمريكا أدى إلى سن القوانين لتطبيقات الأندماجات الأفقية ومن ثم ظهرت الحرب العالمية الأولى التي كانت من الأسباب التي تقف وراء انتهاء هذه الموجة الأولى (صالح ، 2012 : 9) .

2- الموجة الثانية :

حصلت في هذه الموجة أندماجات متزايدة بين الصناعات التي تكونت من خلال الموجة الأولى وكان الحافز لهذه الموجة هو التكامل العمودي المرتبط بالفوائد المتعلقة بالإنتاج الكبير من إبراز النجاحات المتحققة من حماية براءات الاختراع وتجميع رؤوس الأموال، وقد انتشرت هذه الأندماجات في الصناعات المتخصصة لمعالجة الأغذية والتعدين والسيارات وان اغلب الأندماجات التي حدثت في الموجة الأولى قامت باللجوء الى التكامل العمودي وانتهت هذه الموجة بظهور أزمة 1929 أزمة الكساد العظيم وهي من أكبر الأزمات الاقتصادية على صعيد الأنظمة الاقتصادية العالمية (العيساوي ، 2005 : 28) .

3- الموجة الثالثة للمدة (1955-1987) :

ان الحرب العالمية الثانية ادت الى تدهور اقتصادي في الأسواق المالية ومحاولة التوافق مع جميع الفروق الجديدة وفي مقدمتها ان القيمة الحقيقية لكثير من الشركات لا تعكس القيمة الموجودة آنذاك وخصوصاً في ظل اجواء الثورة الكنزية التي التزمت بها اغلب الحكومات من الاستخدام والتوظيف وهو ما قلل من عمليات الاندماج الدفاعية لمواجهة التدهور الاقتصادي والمالي الذي حصل أثناء الحرب العالمية الثانية وان اغلب الفعاليات الاقتصادية اتخذت شكل القطاع العام في مسألة امتلاك الاسهم (عبود ، 2011 : 19) .

4- الموجة الرابعة للمدة (1988-1997):

بدأت هذه الموجة على أثر نتائج حرب الخليج الثانية ، حيث كانت كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا و أغلب البلدان الصناعية تشهد مشاكل عديدة في الموازنات الحكومية الأمر الذي دفعها الى اجراء تخفيض نفقات الدفاع وعلى أثر ذلك اغلب الصناعات العسكرية اتجهت نحو التوحيد والاندماج وفي الولايات المتحدة تعززت الموجة لتمكين الشركات من المنافسة مع الشركات الأخرى وارتبطت هذه الموجة بظاهرة العولمة الاقتصادية او انها كانت نتيجة لها وفي ظل جميع البيئات العالمية فتحت الأسواق وأقامت مناطق حرة للتجارة وثورة الاقتصاد وكانت اكبر عملية لاندماج منذ تأسيس (city group) بقيمة تصل الى (801) مليار دولار وهذه تمثل اعلاناً كبيراً في بداية تأريخ جديد في الاندماج (المعموري ، 2008 : 28) .

5- الموجة الخامسة : وقد بدأت من عام (1998-2000): تميزت هذه الموجة بعقد الصفقات الضخمة وقد انتهت بظهور الفضائح الاخلاقية التي أججت الثورة باتجاه ظهور حاكمية الشركات والتي لا زالت مستمرة الى يومنا هذا فأن

الأسهم ذات الأسعار العالية شجعت الشركات وجعلتها مصرة على عقد هذه الصفقات وارتبطت ظاهرة العولمة المالية بهذه الموجة إذ كانت نتيجة لها في ظل بيئة عالمية شهدت اكتمال الوحدة الأوربية وفتح الأسواق وإقامة مناطق التجارة الحرة وثورة الاتصالات وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأن عولمة المنافسة بين الشركات قد حتم عليها أن تكون كبيرة لتتنافس (صالح ، 2012 : 11) .

1-2-3- النظريات المفسرة للاندماج المصرفي :

1- نظرية التأثيرات المالية : تؤكد هذه النظرية على ان عمليات الاندماج للمؤسسات المالية تؤدي إلى تحقيق المكاسب المالية من خلال الاستفادة من مميزات اقتصاديات الحجم لأنها تؤدي الى تحقيق مقدرات مهمة ناتجة عن استغلال أفضل الطاقات التي توفرها عمليات الاندماج المصرفية وتبين هذه النظرية اهمية استعمال نسبة مضاعف الارباح لتحقيق عمليات الاندماج وهذا يؤدي الى تحقيق الأرباح بشكل كبير بين هذه المؤسسات المالية المندمجة (صالح ، 2012 : 32) .

2- نظرية بناء السيطرة : ان هذه النظرية تعمل على تفسير دافع الاندماج وان مديروا المصارف يرغبون في الاندماج وتتطلب هذه الرغبة من اهتمامهم بالمصالح الخاصة بهم مثلاً تعظيم المنافع الخاصة بهم وذلك ان قوتهم تتبع من قوة هذه المؤسسات دون الاكتراث بمصالح المساهمين في هذه المؤسسة او (الشركة) (الكبيسي ، 2014 : 4) .

3- نظرية القوة السوقية : ان من الأسباب التي تكون دافع لاندماج المؤسسات المالية هي زيادة الحصة السوقية للمصرف ، اقتصاديات الحجم الكبير ، فاذا كانت الزيادات في نصيب كل مصرف فأن هذه ستجعل المصرف أكبر ، فتنجح اقتصاديات هذا الحجم ، وان الزيادة في الحصة السوقية للمصرف تعني الزيادة في حجم هذا المصرف وهذه الزيادة الحاصلة تزيد من المكاسب الاجتماعية والاقتصادية (عيد ، 2012 : 30) .

4- نظرية القلق أو الإزعاج : تتطرق هذه النظرية من ان الأندماجات المصرفية تحدث عندما يوجد تباين في تقدير حجم المخاطر بين المشتري و البائع في فترة الأزمات الحالية فضلا عن التباين في تقدير حجم المخاطر الناتجة عند تلك التقلبات الاقتصادية (عبد القادر، 2010:119) .

نظرية تعظيم القيمة : ان تعظيم القيمة للمصرف هو السبب الرئيسي وراء اندماج المصارف فيما بينها وينصب في النهاية الى تعظيم قيمة مساهمة المصرف وتعطى فوائد عامة للمساهمين اكبر بعد عمليات اندماج البنوك فمن المفترض ان الزيادة في قيمة الشركة الجديدة جاءت من خلال تحسين أداء هذه الشركة بعد عملية الاندماج (الكبيسي، 2014:4) .

1-3- الإطار المفاهيمي للعولمة والتحرير الماليين

تعرف على انها الناتج الأساسي لعملية التحرير المالي والتحول الى ما يسمى بالاندماج المالي ، مما أدى الى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال الغاء القيود ورفع الحواجز أمام حركة رؤوس الأموال ومن ثم تدفق هذه الأموال من و الى العالم الخارجي (مفتاح ، 2002 : 12) .

1-3-1- أسباب (مظاهر) العولمة المالية:

1- شيوع ظاهرة التحالفات والاندماجات المالية بين المؤسسات الكبيرة (الجميل ، 2006 : 4) .

2- تعاظم دور رأس المال : ان ارتفاع النمو لرأس مال المستثمر في صناعة الخدمات المصرفية المالية له دور أساسي في إعطاء القوة الدافعة لمسيرة رأس المال والتي أدت الى تطفل رأس المال في جميع الأصول المالية على نصيره المستثمر في الإنتاج الحقيقي ، فأن الربح المتحقق من قبل رأس المال المستثمر في الأصول المالية يفوق

كثيراً معدلات الربح المتحقق في القطاعات الإنتاجية الحقيقية، وله دور مؤثر (رأس المال المستثمر) لما يقدمه من موارد مالية (قروض استثمارات) والمنح والمساعدات التي تقدمها البلدان والمنظمات الدولية (الجبوري والرفيعي ، 2014 : 203) .

3- الهيمنة الامريكية : ان زيادة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في العالم سواء على الصعيد الثقافي أو الاقتصادي فضلاً عن إشاعة الأفكار الليبرالية الحديثة عن طريق سيطرتها على المؤسسات المالية الدولية وهيمنة امبراطوريتها الإعلامية جعل الأمر يبدو بانها (أمركة العالم) وليست عولمته، وفرضت هيمنتها على مجلس الامن من خلال القوة السياسية والعسكرية، واستخدمت قوتها الاقتصادية ليصبح الدولار الامريكي كأهم واكبر عملة للاحتياجات الدولية والنقدية (خلف والدليمي، 2002 : 162) .

4- سياسية التحرير الاقتصادي: أقر تحرير التجارة عالمياً بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية ومفاوضات اللجان وأدى الى اجراء العولمة الاقتصادية دولياً ،فان تحرير التجارة دولياً ادى الى الانفتاح في الاسواق والخدمات والسلع ويعمل على تسهيل الاندماجات بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي فقد ادى ذلك الى انخفاض الحواجز الكمركية وتحديد القوانين أمام الاستثمار الأجنبي (عبدالعزيز وآخرون، 2011 : 69) .

5- سوق الدولار الأوربي : يعد من العوامل الأساسية التي أدت الى ظهور العولمة المالية اذ ساهم في ارتفاع عرض العملات الأجنبية مما أدى الى سهولة عملية التمويل فيه وإزالة الفوارق في معدلات الفائدة الامر الذي جعل من حركة الاموال اكثر حرية وهذا ادى الي بروز ظاهرة العولمة (الامارة وآخرون ، 2010 ، 27) .

1-3-2- مخاطر العولمة المالية :

1- حدوث تقلبات فجائية للاستثمارات الخارجية وخصوصاً قصيرة الأجل وتسمى بالأموال الساخنة وهذه تترك آثاراً حادة في الاستقرار الاقتصادي للبلدان النامية نتيجة للتقلبات التي تحدث من خلال دخول وخروج الأموال (الامارة وآخرون، 2010 : 28) .

2- خلق الخداع امام البلدان ذات العجز المالي : تفتح العولمة المالية امام البلدان ذات العجز المالي المنافذ لرؤوس الأموال المتاحة في جميع ارجاء العالم أي عدم توقف الاستثمارات الحكومية على حجم المدخرات الوطنية فقط بل سيكون تمويلها بالقروض الأجنبية ، ويعتبر هذا الأمر نوع من الأجراء ليس بمقدرة أي حكومة طموحة التصدي له فأصبحت البلدان النامية تعمل على تطبيق المنهج الذي يمكن وصفه بتخفيض الضرائب على الثروة والاستثمارات وتقليل حجم الأنفاق الحكومي على الخدمات مما يترتب على ذلك من المغالاة في طلب القروض الأجنبية (الجبوري ، الرفيعي ، 2014 : 204) .

3- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية : ان العولمة المالية اذا ما تمت بمشاكل وارتفعت درجات اندماج الأسواق المالية المحلية مع الأسواق الأجنبية فمن المرجح ان الدولة تفقد سيادتها في المجالات (المالية والنقدية) ، أي ان أسعار الفائدة و الصرف تتحدد وفق دخول وخروج رؤوس الأموال واستثمارها في البلد نفسه (ديجاوي وفتاح، 2016: 23) .

4- هروب الأموال الوطنية الى الخارج : ان العولمة المالية في البلدان النامية أدت الى تدويل مدخراتها الوطنية ، حيث أصبحت البلدان النامية تستثمر في الخارج لأسباب كبيرة منها العجز الكبير في ميزان المدفوعات وديون خارجية كبيرة، كما يحدث للوقت التي تسارعت هذه البلدان لفتح أبوابها لرؤوس الأموال الأجنبية من خلال التسابق على منحه الكثير من الحوافز والامتيازات وهناك اغلب البلدان في الخارج تزداد نسبة رؤوس الأموال الوطنية الهاربة للخارج (فازية وفايزة، 2015: 61) .

5- استثناء وظهور ظاهرة غسل الأموال : ان اغلب البلدان النامية تعرضت الى موجات دخول الأموال غير المشروعة وخروجها عبر الحدود الوطنية وكذلك انفتاح الأسواق امام المستثمرين الأجانب والتي هي بمثابة قناة أخرى للأموال ويترتب على ذلك استثناء الفساد الإداري في الأنظمة المصرفية وأضعاف هيبة الدولة (الجبوري والرفيعة، 2014:204) .

2- واقع وتطور المصارف الإسلامية العراقية وتحليل بعض تجارب اندماج المصارف الإسلامية لدول عربية وأجنبية

2-1- واقع وتطور المصارف الإسلامية في العراق :

2-1-1- تطور المؤشرات المالية والنقدية للمصارف الإسلامية العراقية للمدة (2005-2015):

فيما يأتي نعرض أهم المؤشرات المالية والنقدية الخاصة بالمصارف الإسلامية العراقية وكما يأتي :

2-1-1-1- عدد فروع المصارف الإسلامية العراقية للمدة (2005-2015) :

إن المصرف الإسلامي العراقي الذي يمتلك أعلى عدد فروع يدل على ارتفاع كفاءة أداء هذا المصرف وكبر حجمه وارتفاع التعامل معه من قبل العملاء ، إذ يبين الجدول (1) تطور عدد فروع المصارف الإسلامية العراقية للمدة (2005 - 2015) .

الجدول (1)

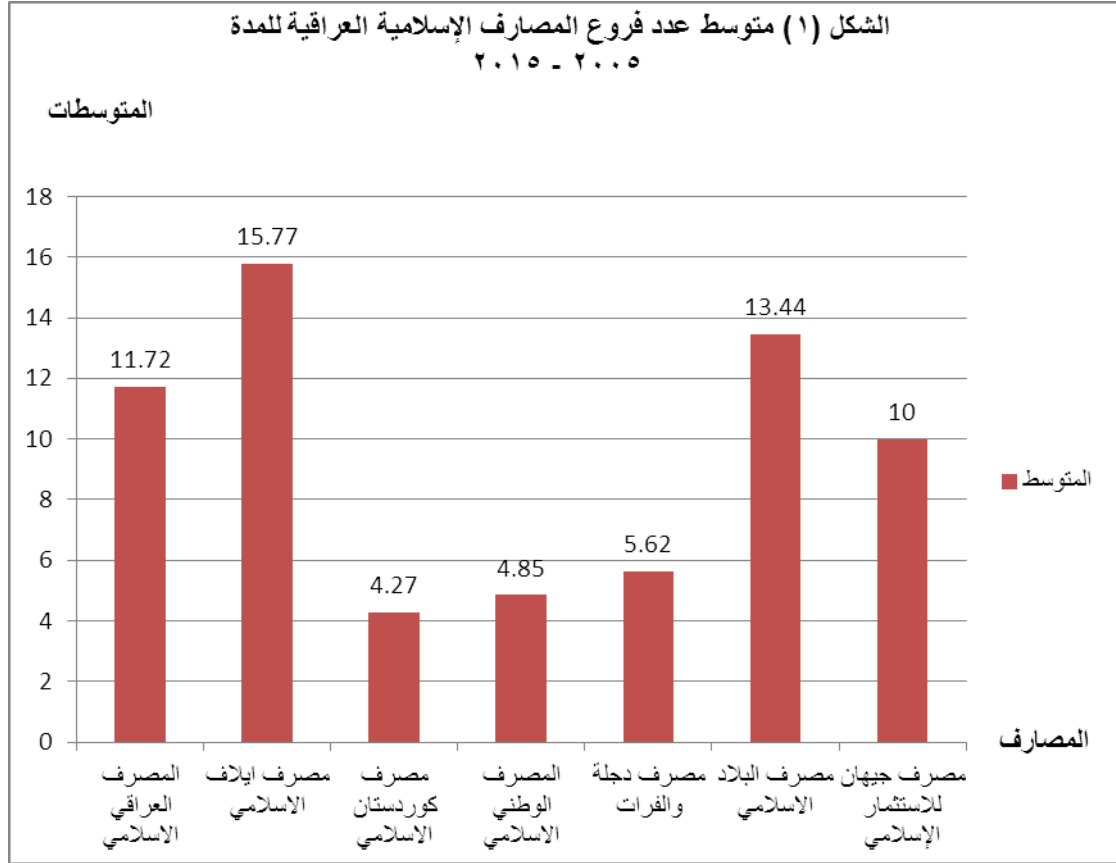
عدد فروع المصارف الإسلامية العراقية للمدة (2005 - 2015)

السنوات	المصرف العراقي الإسلامي	مصرف إيلاف الإسلامي	مصرف كوردستان الدولي	المصرف الوطني الإسلامي	مصرف دجلة والفرات	مصرف البلاد الإسلامي	مصرف حبهان للاستثمار والتمويل
2005	9	-	4	-	-	-	-
2006	9	-	4	-	-	-	-
2007	9	15	4	-	-	8	-
2008	9	15	4	-	5	11	-
2009	9	16	4	3	5	13	-
2010	9	16	4	3	6	14	-
2011	15	16	4	5	6	15	8
2012	15	16	4	5	6	15	8
2013	15	16	5	6	6	15	12
2014	15	16	5	6	6	15	12
2015	15	16	5	6	6	15	-
المتوسط	11.72	15.77	4.27	4.85	5.62	13.44	10

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :

1- هيئة الأوراق المالية العراقية ، التقارير السنوية للمصارف الإسلامية العراقية (2005 - 2015) .

2- سوق العراق للأوراق المالية ، دليل الشركات ، التقارير السنوية للمصارف الإسلامية العراقية للمدة (2006 - 2015) .



المصدر: الشكل (1) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1) .

الجدول (1) يبين عدد فروع المصارف الإسلامية العراقية اذ بلغ عدد فروع مصرف ايلاف الإسلامي في عام 2015 (16) فرعاً وهو أعلى عدد الفروع مقارنة بالمصارف الإسلامية العراقية وتكون منتشرة في بغداد والمحافظات الأخرى من أجل إيصال خدمات هذا المصرف الى أبعد نقطة ممكنة .

في حين كانت أقل عدد لفروع المصارف هي للمصرف الوطني الإسلامي إذ بلغ عدد الفروع لعام 2009 ثلاثة افرع بسبب حداثة تأسيس هذا المصرف مقارنة ببقية المصارف، ومن الشكل (1) يتضح بأن متوسط عدد فروع مصرف ايلاف (15.77) وهو اعلى متوسط مقارنة بالمصارف الإسلامية العراقية الأخرى.

2-1-1-2- تطور رأس مال المصارف الإسلامية العراقية للمدة (2005-2015) إذ شهدت هذه المدة تطور رأس مال المصارف الإسلامية العراقية إما بسبب توسع المصرف في زيادة رأسماله أو بسبب الزام البنك المركزي زيادة رأس مال هذه المصارف من أجل زيادة الملائة المالية ، إذ يبين الجدول (2) تطور رأس مال المصارف الإسلامية العراقية للمدة (2005-2015) .

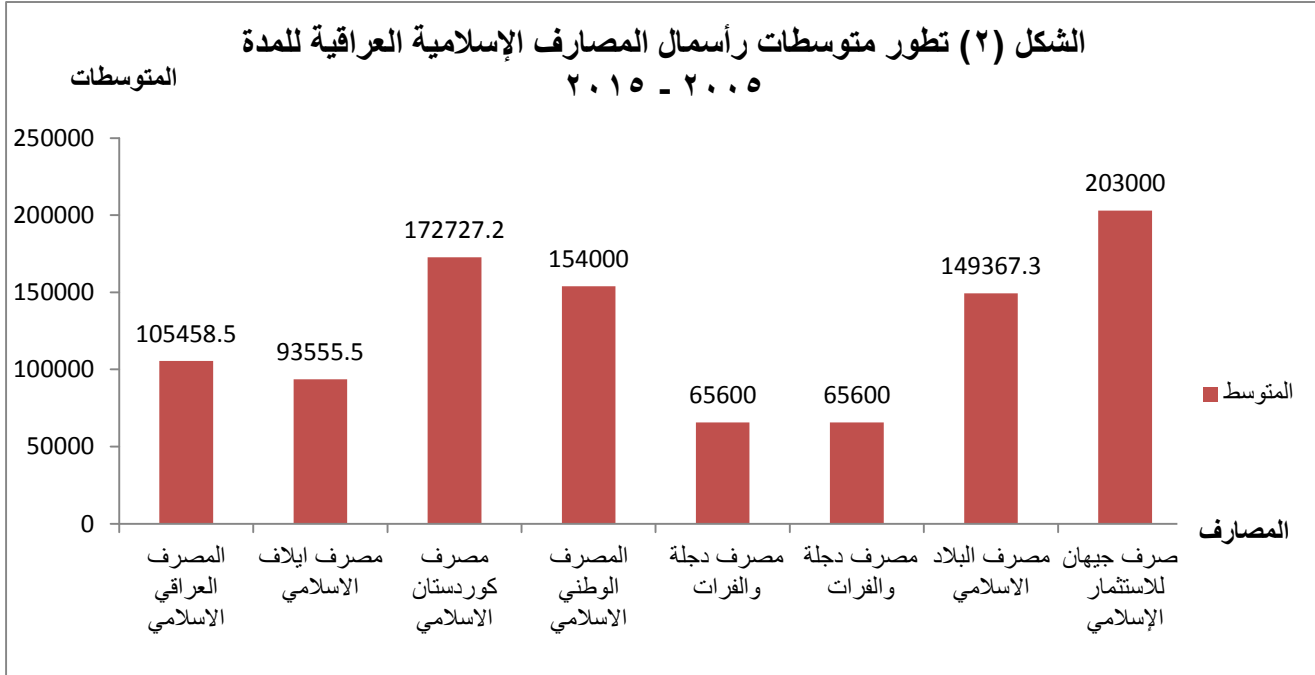
الجدول (2)
تطور رأسمال المصارف الإسلامية العراقية للفترة (2005 – 2015)

العملة : مليون دينار

السنوات	المصرف العراقي الإسلامي	معدل النمو السنوي %	مصرف إيلاف الإسلامي	معدل النمو السنوي %	مصرف كورديستان الدولي	معدل النمو السنوي %	المصرف الوطني الإسلامي	معدل النمو السنوي %	مصرف درجة الفترات والفترات	معدل النمو السنوي %	مصرف البيلا الإسلامي	معدل النمو السنوي %	مصرف جبهان للاستثمار والتطوير	معدل النمو السنوي %
2005	25596	-		50000	0%									
2006	25596	0%		50000	0%			25000						
2007	25596	0%	8000	50000	0%	-		25000	0%		25000			
2008	24488	4.32%	10000	50000	0%	25%		50000	100%		50000			
2009	51192	109.04%	20000	50000	0%	100%	25000	50000	0%		1000000			
2010	51192	0%	50000	100000	100%	150%	50000	50000	0%		1000000			
2011	102384	100%	100000	150000	50%	100%	100000	50000	0%		150000			
2012	15200	48.46%	100000	300000	0%	50%	150000	100000	100%		1693.6			
2013	202000	32.81%	152000	300000	52%	33.33%	251000	100000	0%		250000			
2014	250000	23.76%	152000	400000	0%	33.33%	251000	100000	0%		250000			
2015	250000	0%	250000	400000	47.4%	0%	251000	106000	6%		250000			
المتوسط	105458.5		93555.5	172727.2			154000	65600			149367.3			

المصدر : من عمل الباحث بالاستناد على :

- 1- خطة الأوراق المالية العراقية، التقارير السنوية للمصارف الإسلامية العراقية للفترة (2005 – 2015).
- 2- سوق العراق للأوراق المالية، دليل الشركات، التقارير السنوية للمصارف الإسلامية العراقية للفترة (2006 – 2015).



المصدر: الشكل (2) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2) .

يتضح من الجدول (2) بأن رصيد رأس المال مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية في عام 2014 بلغ 400000 مليون دينار وهو أعلى رصيد مقارنة بالمصارف الإسلامية العراقية الأخرى وإن سبب الارتفاع هو حسب توجيهات البنك المركزي بضرورة زيادة رأسمال المصارف الإسلامية كانت ام تقليدية لأنه يزيد من الرافعة المالية لهذه المصارف لمواجهة الحالات الطارئة والمخاطر وتعزيز الاستقرار الاقتصادي حيث بلغ معدل النمو السنوي لمصرف كردستان الدولي لعام 2014 33% ، فيما بلغ رصيد رأس المال لمصرف ايلاف الإسلامي في عام 2007 (8000) مليون دينار وهو أقل رصيد مقارنة بالمصارف الإسلامية الأخرى ، من الشكل (2) يتضح بأن متوسط راس المال لمصرف جيهان الإسلامي (203000) مليون دينار وهو اعلى متوسط مقارنة بمتوسطات المصارف الإسلامية الأخرى .

2-1-1-3 تطور إجمالي الموجودات في المصارف الإسلامية العراقية للمدة (2005 - 2015) : إذ شهدت المدة معدلات نمو مرتفعة وموجبة بين التطور الكبير لهذه الموجودات بسبب الاستقرار الأمني والسياسي لأغلب سنوات مدة الدراسة، إذ يبين الجدول (3) تطور إجمالي الموجودات لهذه المصارف للمدة (2005 - 2015).

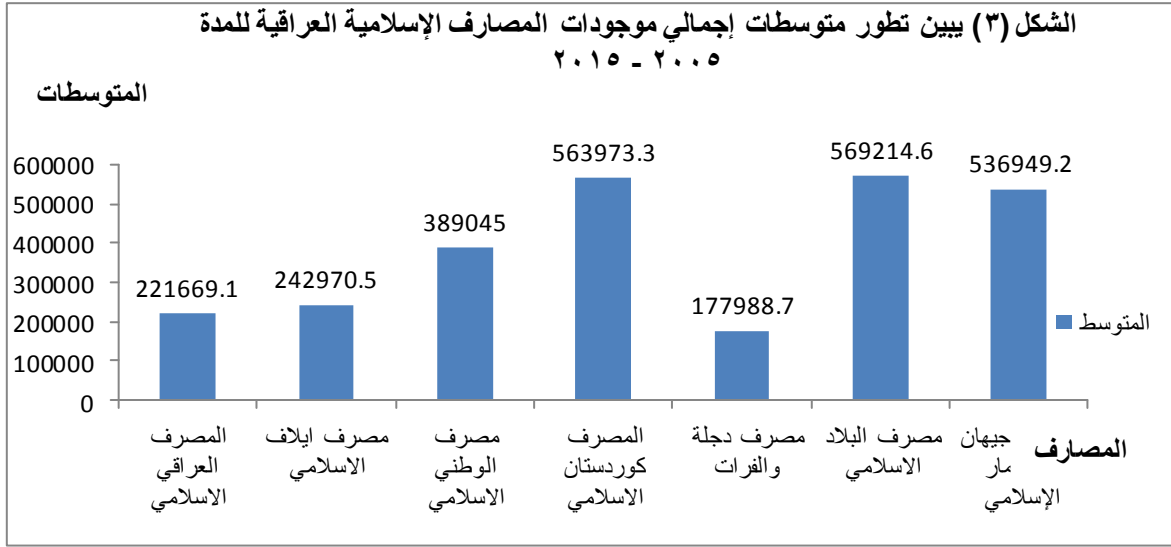
الجدول (3)
تطور إجمالي الموجودات في المصارف الإسلامية العراقية للفترة (2005 – 2015)

العملة : مليون دينار

السنوات	المصارف العراقية الإسلامية	معدل النمو السنوي %	مصارف يولف إسلامي	معدل النمو السنوي %	مصارف الوطني الإسلامي	معدل النمو السنوي %	مصارف الكويت	معدل النمو السنوي %	مصارف درجة والفرات	معدل النمو السنوي %	مصارف البلاد الإسلامي	معدل النمو السنوي %	مصارف جيبان للاستهلاك والتحويل	معدل النمو السنوي %
2005	41314						60669							
2006	39344	%7.45				123701		31787	%103.89					
2007	45778	3.11	14425			128446		44813	3.83	166417	40.97			
2008	52568	14.84	26493	83.66		252165		118873	96.31	558214	165.26			235.43
2009	84845	61.40	64610	143.87	24169	354987		156951	40.77	724556	32.03			29.79
2010	80272	-5.38	196812	204.61	73456	490465	203.92	198691	38.16	608810	26.59			-15.97
2011	310103	86.31	351739	78.71	239868	600602	226.54	273143	22.45	527493	37.47			-13.35
2012	373682	20.50	380653	8.22	490515	1031799	104.49	374308	71.79	498515	37.03			-5.49
2013	455486	21.89	313154	-17.73	624678	1077019	27.35	305576	4.38	737076	-18.36			47.85
2014	471442	3.50	324384	3.58	562921	10661321	-9.88	275745	-1.45	656892	-9.76			-15.87
2015	478478	1.49	514465	58.59	707709	1022533	25.72	349781	3.65	644959	26.84			-1.81
المتوسط	221669.1		242970.5		389045	563973.3		177988.7		569214.6				

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :

- 1- جريدة الأوراق المالية العراقية ، التقارير السنوية للمصارف الإسلامية العراقية للفترة (2005 – 2015) .
- 2- سوق العراق للأوراق المالية ، دليل الشركات ، التقارير السنوية للمصارف الإسلامية العراقية للفترة (2006 – 2015) .



المصدر : الشكل (3) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3) .

يتضح من الجدول (3) بأن إجمالي موجودات مصرف كوردستان الدولي في عام 2013 قد بلغ (1077019) ترليون دينار وهو أعلى إجمالي مقارنة بالمصارف الإسلامية العراقية وسبب ذلك هو الارتفاع في حجم الاستثمارات كما ان المصرف كان يسير على خطى ناجحة ومدروسة وارتفاع عدد المتعاملين مع هذا المصرف وزيادة عدد فروعها إذ بلغ معدل النمو السنوي لمصرف كوردستان الدولي لعام 2013 (4%) فيما بلغ إجمالي الموجودات لمصرف ايلاف الإسلامي في عام 2007 (14425) مليون دينار وهو أقل إجمالي موجودات مقارنة بالمصارف الإسلامية العراقية الأخرى وذلك لحدثة نشوء المصرف وسوء الأوضاع الأمنية والاقتصادية وانخفاض أعداد المتعاملين مع المصرف، من الشكل (3) يتضح بأن متوسط إجمالي الموجودات لمصرف البلاد الإسلامي (569214) مليون دينار وهو أعلى متوسط مقارنة بمتوسطات المصارف الإسلامية العراقية .

2-1-1-4- تطور صافي الأرباح والخسائر في المصارف الإسلامية العراقية للمدة (2005 - 2015) :

إذ شهدت المصارف نمو في معدلات صافي الأرباح بسبب الاستقرار الأمني وكفاءة عمل الأنظمة الإدارية في أغلب سنوات مدة الدراسة ، إذ يبين الجدول (4) تطور صافي الأرباح والخسائر للمصارف الإسلامية العراقية للمدة (2005 - 2015) .



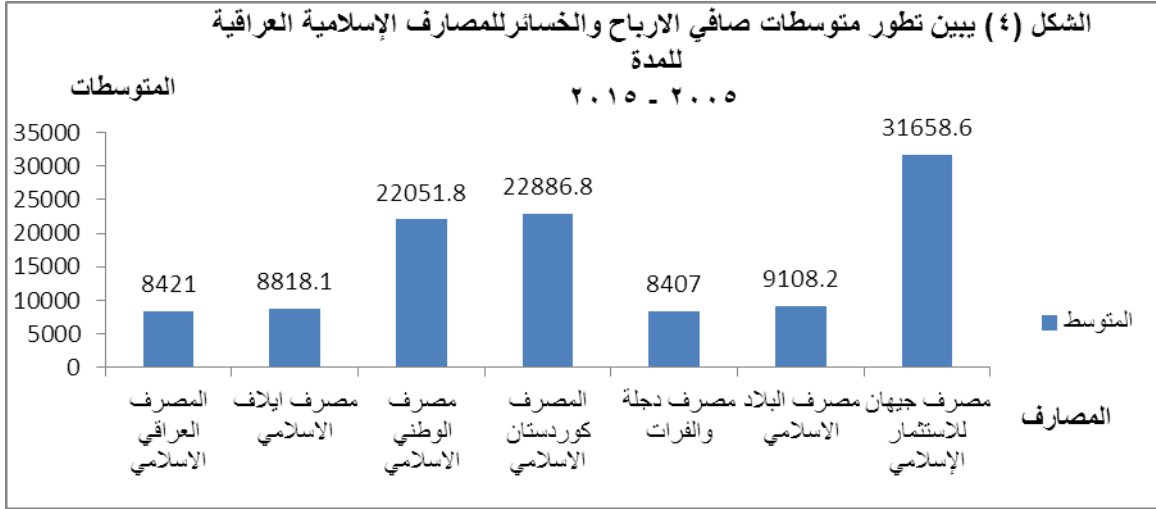
الجدول (4) تطور صافي الأرباح والخسائر في المصارف الإسلامية العراقية للفترة (2005 – 2015)

العملة : مليون دينار

السنوات	المصرف العراقي الإسلامي	معدل النمو السنوي %	مصرف يولف الإسلامي	معدل النمو السنوي %	المصرف الوطني الإسلامي	معدل النمو السنوي %	مصرف كورستان التوحي	معدل النمو السنوي %	مصرف بيجة والفرق الإسلامي	معدل النمو السنوي %	مصرف البلاء الإسلامي	معدل النمو السنوي %	مصرف جيبان تالمستور والشولف	معدل النمو السنوي %
2005	446					125								
2006	255	-42.82				619	395.2	-2333						
2007	16	-93.72	-1314			6092	884.16	676	-128.97	5300				
2008	203	1168.75	869	-166.13		13308	118.45	1982	193.19	9085	71.13			
2009	618	204.43	11490	1222	335	15568	16.98	6093	207.41	13367	47.13			
2010	99	-83.98	14515	26	1924	10691	-31.32	4389	-27.96	4645	-65.25			
2011	12735	12763.63	24668	69	7797	28273	164.45	6254	42.49	13841	197.97	16739		
2012	26719	109.80	12663	-48	32116	311.90	41.67	8389	34.13	4390	-68.28	39488		
2013	33385	24.94	9316	-26	39634	42783	6.81	6439	-23.24	11955	172.32	44138		
2014	8546	-74.40	6738	-27	37171	44387	3.74	1138	-82.32	11072	-7.38	26331		
2015	9610	12.45	418	-93	35386	49854	12.31	54943	4728.3	8319	-24.86	31397		
المتوسط	8421.0		8818.1		22051.8	22886.8		8407		9108.2		31658.6		

المصدر : من عمل الباحث بالأخصاص طعي :

- 1- لجنة الأوراق المالية العراقية ، التقارير السنوية للمصارف الإسلامية العراقية للفترة (2005 – 2015) .
- 2- سوق العراق للأوراق المالية ، دليل الشركات ، التقارير السنوية للمصارف الإسلامية العراقية للفترة (2006 – 2015) .



المصدر: الشكل (4) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

يتضح من جدول (4) بأن صافي الأرباح لمصرف دجلة والفرات في عام 2015 بلغ (54943) مليون دينار وهو أعلى صافي أرباح حققه في هذا العام مقارنة بالمصارف الإسلامية العراقية ، وأن السبب هو إتباع سياسة حكيمة من قبل إدارة المصرف في جلب الإيرادات وانخفاض المخاطر المترتبة على المصرف وانخفاض المصروفات وارتفاع حجم إيرادات الاستثمار أدى الى ارتفاع أرباحه إذ بلغ معدل النمو السنوي لمصرف دجلة والفرات لعام 2015 (4728%) وهو أعلى معدل نمو مقارنة بسنوات المصرف ويدل على سلامة عمل الجهاز المصرفي وارتفاع أعداد المتعاملين مع المصرف ، حيث بلغت خسارة مصرف دجلة والفرات في عام 2006 (-2333) مليون دينار بسبب الوضع الأمني والاقتصادي الصعب وإغلاق أغلب الأفرع وعدم تعامل الزبائن مع المصرف.

من الشكل (4) يتضح بأن متوسط صافي الأرباح لمصرف جيهان الإسلامي (31658) مليون دينار وهو أعلى متوسط للأرباح مقارنة بالمصارف الإسلامية الأخرى .

2-2- تجارب اندماج المصارف الإسلامية لدول عربية :

2-2-1- تجربة اندماج مصرف الإمارات الإسلامي مع مصرف دبي الإسلامي :

2-2-1- مصرف الإمارات الإسلامي :

تم تأسيس مصرف (مصرف الشرق الأوسط سابقاً) في عام 1975 بموجب المرسوم الصادر عن صاحب السمو حاكم إمارة دبي كمصرف تقليدي في الإمارة ، وتم إعادة تسجيل المصرف كشركة مساهمة في عام 1995 ، وتكون هذه الشركة خاضعة للرقابة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة ، وفي اجتماع الجمعية العمومية غير العادي ، المنعقد في 2004/3/10 وتمت الموافقة على تحويل أنشطة المصرف بما يتوافق مع احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية ، وحصل المصرف على كافة الموافقات من مصرف الإمارات العربية المتحدة والدوائر الحكومية للتحويل الى مصرف إسلامي رائد في دولة الإمارات العربية المتحدة ، وأن المصرف هو شركة تابعة لمصرف الإمارات دبي الوطني كشركة

مساهمة عامة ، ويمارس المصرف نشاطه من خلال 35 فرع على تقديم كافة الخدمات المصرفية التي تتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (التقرير السنوي لمصرف الإمارات الإسلامي، 2012 : 7) .

2-2-1-2- مصرف دبي الإسلامي :

وهو من احدى المصارف الصغيرة والمتعثرة في دولة الإمارات العربية تأسس عام 2002 م وعملت حكومة دبي بتملكه بالكامل بعد ان كان مملوكاً بنسبة 70% لمجموعة دبي المصرفية و 30% لإعمار العقارية وعمل على تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بعد أن اشترت دبي القابضة 70% من أسهمه (www.argaam.com,2012) .

2-2-1-3- الأسباب التي أدت الى اندماج المصرفين : هناك أسباب عديدة أدت الى اندماج المصرفين ومنها :

- 1- أن مصرف دبي هو مصرف متعثّر وصغير .
- 2- تفاقم خسارة المصرف من عام الى آخر وارتفاع حجم ديونه فكان من المتوقع انهياره خصوصاً بعد الأزمة المالية التي حدثت في عام 2008 (www.argaam.com,2012) .

2-2-1-4- إقرار الدمج :

اتخذت اللجنة العليا برئاسة (ريك) الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات دبي الوطني وعضوية ثلاثة من أعضاء مصرف الإمارات دبي الوطني وواحد من مصرف دبي واثنين من مصرف الإمارات الإسلامي ، واتخذت اللجنة المنعقدة قراراً صائباً بدمج كلا المصرفين وان هذا القرار يصب في مصلحة الجميع ، ويكون المصرف المندمج تحت مظلة المجموعة الكبيرة والأضخم في الشرق الأوسط ولفت أن مصرف الإمارات الإسلامي لما يملكه من أنظمة حديثة وتكنولوجيا عالية تدفع نحو نجاح تجربة الاندماج وقدرتها الاستيعابية العالية على دمج مصرف دبي من غير مشاكل وللحيلولة دون انهياره (هيبه، 2012 : 1). فإن الاستحواذ على الموجودات المالية وودائع العملاء التابعة لمصرف دبي كجزء من الاستراتيجية الشاملة لإدارة أعمال مصرف الإمارات الإسلامي ومصرف دبي الإسلامي والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتابعة ضمن مصرف الإمارات دبي الوطني ، فإن أغلبية المطلوبات والموجودات التابعة لمصرف دبي الإسلامي قد تم نقلها الى مصرف الإمارات الإسلامي بموجب اتفاقية شراء بيع بتاريخ 30 / 11 / 2012 وتهدف عملية الاندماج والمتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية تحت سقف واحد بطريقة فعالة من حيث التكلفة (التقرير السنوي لمصرف الإمارات الإسلامي ، 2012 : 17) .

الجدول (5)

المؤشرات المالية بعد عملية الاندماج مقارنة بنفس المؤشرات قبل عملية الاندماج

العملة (الف درهم)

المؤشرات	قبل عملية الاندماج		بعد عملية الاندماج
	مصرف دبي في عام 2012/11/30	مصرف الإمارات الإسلامي في عام 2012/6/30	التطور بعد عملية الاندماج في عام 2013/12/31
نقد وأرصده	896324	1205433	3058691
ودائع العملاء	7492639	18796693	28892862
الاستثمارات	115704	2806171	1975011
إجمالي الموجودات	4720815	30512028	39768966

35611461	7605084	28053614	إجمالي المطلوبات
50	15	35	عدد الفروع
26922261	3708787	4639942	ذمم أنشطة تمويلية مدينة
139488	-2906	50622	صافي أرباح / خسارة

بالإضافة الى مصرف الإمارات الإسلامي أستحوذ على إجمالي المطلوبات الأخرى خارج الميزانية 752161000 درهم من مصرف دبي الإسلامي .

الجدول (5) من عمل الباحث بالاعتماد على :

1- أرقام ، التقرير السنوي لمصرف الإمارات الاسلامي 2012/6/30.

2- أرقام ، التقرير السنوي لمصرف الإمارات الإسلامي 2013/12/31 .

3- أرقام ، التقرير السنوي لمصرف الإمارات الإسلامي 2012/12/31.

- يمتلك مصرف الإمارات الإسلامي قبل عملية الاندماج في عام 2012/6/30 أرصدة نقدية تقدر بـ (1205433) درهم ، وبلغ إجمالي ودائع العملاء (18796693) ويمتلك إجمالي الاستثمارات (2806171) درهم وإجمالي الموجودات بقيمة (30512028) درهم في حين بلغ إجمالي المطلوبات (28053614) درهم ، ويمارس المصرف نشاطه من خلال (35) فرعاً منتشرة في جميع أنحاء المنطقة ويمتلك ذمم وأنشطة تمويلية مدينة قدرها (4639942) درهم وكانت صافي الأرباح في هذه الفترة (50622) درهم قبل عملية الاندماج فان مصرف الإمارات الإسلامي هو مصرف رائد في جميع المجالات وأن اندماج مصرف دبي معه يجعل من المصرف المندمج الجديد أكثر تطوراً في التقنيات الحديثة والكادر المصرفي الكفوء وزياد النمو من سنة الى أخرى لأنه يمتلك قاعدة حديثة لإدارة نظم المعلومات والتكنولوجيا العالية .

- يمتلك مصرف دبي الإسلامي قبل عملية الاندماج في عام 2012/11/30 أرصدة نقدية قدرها (896324) درهم وبلغت إجمالي الودائع (7492639) درهم ويقدر حجم الاستثمارات (115704) درهم بينما بلغت إجمالي موجوداته (4720815) درهم في حين بلغ إجمالي مطلوباته (7605084) درهم وبلغت عدد فروع (15) فرع ، وبلغت إجمالي ذمم الأنشطة التمويلية المدينة (3708787) درهم وهنا نلاحظ بأن المصرف هو متعثر وجميع أنشطته المدينة منخفضة جداً وإن هذا المصرف لم يحقق أرباحاً بينما كانت حجم الخسائر للمصرف (2906) درهم وكان مهدداً للأنهيار وضياع أموال المساهمين والمودعين .

- التطور بعد عملية اندماج المصرفين في 31 /12/ 2013:

يلاحظ بعد عملية اندماج مصرف الإمارات الاسلامي ومصرف دبي الاسلامي بأن هناك تطورات كبيرة وارتفاع في النقد والارصدة لدى المصرف الإمارات الإسلامي إذ بلغت (3058691) درهم وارتفع إجمالي الودائع (28892862) درهم في حين انخفض إجمالي الاستثمارات في عام 2013 (1975011) درهم بسبب ازمة انخفاض اسعار النفط العالمية أدت الى انخفاض الاستثمارات في المنطقة في حين ارتفع إجمالي موجودات المصرف في عام 2013 الي (39768966) درهم ويعزى هذا الارتفاع الى كفاءة عمل الكادر الاداري لدى المصرف وارتفاع عدد المتعاملين مع المصرف الاسلامي الجديد في حين انخفض إجمالي المطلوبات الى (35611461) درهم ، والسبب هو تسديد ديون منخفضة لمصرف دبي وسلامة السياسة المتبعة في اندماج المصرفين والتطور الذي حصل في هذا العام وارتفعت عدد أفرع المصرف الى (50) فرعاً منتشرة في أنحاء البلاد ، وارتفعت ذمم الأنشطة التمويلية للمصرف الى

(26922261) درهم وارتفع إجمالي الأرباح في عام 2013 إلى (139488) درهم مقارنة بعام 2012 لمصرف الإمارات إذ بلغت أرباحه (50) درهم ويعزى هذا الارتفاع في مصرف الإمارات الإسلامي بعد عملية الاندماج والتابع لمصرف الإمارات دبي الوطني إلى كفاءة عمل الجهاز المصرفي الإسلامي وإتباع سياسة حكيمة في إدارته وتقديم أفضل التسهيلات المالية للمتعاملين وارتفاع الثقة والتعامل مع هذه المصارف لأنها تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وأن المصرف الجديد يسير على خطى مدروسة وناجحة فتعد هذه التجربة من التجارب الناجحة لاندماج المصرفين لما حققه المصرف الجديد خلال عام 2013 من تطور كبير في المؤشرات المالية للمصرف الجديد (المندمج) وتحقيق الأرباح العالية مقارنة بسنوات المصرف السابقة وأدت هذه التجربة إلى نهوض مصرف دبي المتعثر .

3- تقدير وتحليل أمكانية الاندماج في المصارف الإسلامية العراقية

3-1- نماذج التعامل مع المتغيرات النوعية :

النموذج المستخدم :

3-1-1- الانحدار اللوجستي

بأنه ذلك النموذج الذي يستخدم في التنبؤ بقيم المتغيرات التابعة النوعية (y) بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات المستقلة (X) المختلطة قد يكون منها متغيرات مستمرة أو قياسات ، أو قد يكون على القسم الآخر على شكل متغيرات متقطعة نوعية (عباس ، 2012: 238) .

3-1-2- أهمية الانحدار اللوجستي:

تكمن أهمية الانحدار اللوجستي مقارنة بالأساليب الإحصائية الأخرى بأنه أداة أكثر قوة لأنه يقدم اختصاراً لمعنوية المعاملات ، ويعمل على إعطاء فكرة تامة للباحث عن مقدار تأثير المتغيرات التوضيحية في المتغير التابع الثنائي القيمة . ويمكن الباحث بالاستنتاج بأن متغيراً ما أقوى من المتغير الأخرى في ظهور النتيجة المطلوبة ، وله القدرة على تجاوز العديد من الافتراضات المقيدة لاستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS في الانحدار الخطي (عباس ، 2012 : 237) ، كشف وتحديد ما يسمى بالمتغيرات الخارجة على الاستجابة الذاتية (Beer, 2001:2) .

أن هذا النوع من الانحدار يستخدم أيضاً في حالة إذا لم تكن المتغيرات التوضيحية (X) موزعة توزيعاً معتدلاً ، حيث أن الانحدار اللوجستي لا يضع أي شروط تتعلق بطبيعة توزيع المتغيرات التوضيحية وقد شاع استخدامه في الدراسات الطبية وإن أغلب الدراسات الطبية ذات متغيرات تابعة نوعية فأما إن يكون المرء فيها مريضاً أو سليماً (جمعة وعبد ، 2016 : 10) .

وإذا ما اتجهنا إلى المقارنة بين النموذجين الانحدار اللوجستي وانحدار طريقة المربعات الصغرى (OLS) فمن الوجهة التطبيقية لكلا النموذجين متماثل إلا إنهما يختلفان في الجانب الإحصائي في الصياغة الرياضية والحسابات التفصيلية وتقدير المعاملات ، وتفسير النتائج ، فإن العديد من الباحثين يرون أن الانحدار الخطي البسيط غير ملائم في حالة دراسة المتغير التابع (y) ثنائي القيمة فيكون النموذج المستخدم في الدراسة (الانحدار اللوجستي) هو الأكثر ملاءمة في مثل هذه الحالات لما يتمتع النموذج بمرونة عالية في أغلب الأحيان (الفروود ، 2014 : 54) . فإن طريقة المربعات الصغرى (OLS) يكون الحد العشوائي فيها موزع توزيعاً معتدلاً $U_i = Y_i - a - bX_i$ على خلاف النماذج الصورية والتي لا يكون لها توزيع معتدل ، لأنها تأخذ قيمتين (0) و (1) (عطية ، 2004 : 375) .

ومن خصائص الانحدار اللوجستي أن حجم العينة التي تستخدم في هذا الانموذج يجب ان يكون أكبر من حجم العينة التي تستخدم في طريقة المربعات الصغرى (OLS) لأن معاملات هذا الأتمودج (اللوجستي) يتم تقديرها بطريقة دالة الإمكان الأعظم فتحتاج الى عينة كبيرة الحجم ، ولا يشترط أن تكون العلاقة بين المتغيرات التفسيرية (X) والمتغيرات التابعة (y) خطية ، فيجب ان تكون الفئات شاملة ومحددة ، بحيث ان كل مفردة تنتمي الى فئة واحدة فقط (سعيد ، 2015 : 345) . ان الأتمودج المستخدم في الدراسة (الانحدار اللوجستي) يبنى على فرض رئيسي بأن المتغير التابع (y) هو متغير الاستجابة وهو متغير ثنائي يتبع توزيع برنولي فيأخذ قيمة (1) باحتمال وقوع الحدث (p) ويأخذ القيمة (0) باحتمال عدم وقوع الحدث (1-p) فان الانحدار الخطي الاعتيادي والذي تأخذ متغيراته المستقلة والتابعة قيماً مستمرة وتكون الصيغة كالآتي :

$$Y = B_0 + B_1 (X) + e \dots\dots(1)$$

إذ ان (y) متغير مستمر ويفترض أن متوسط قيم (y) التابعة عند قيمة معينة للمتغير (x) هي E (y) ، وأن (e) يمثل الخطأ $e = y - \tilde{y}$ ويمكن كتابة النموذج بالشكل الآتي :

$$E \left(\frac{y}{x} \right) = B_0 + B_1 x_1 \dots\dots(2)$$

فمن الواضح في الانحدار ان الجانب الأيمن يأخذ قيماً من $(-\infty)$ الى $(+\infty)$ فعندما يكون لدينا متغيرات أحدهما متغير ثنائي القيمة (y) فإن الانحدار الخطي الاعتيادي غير ملائم لأن $E (Y/X) = P$ $(y=1) = P$

فإن قيمة الجانب الأيمن تكون محصورة بين (0) ، (1) لذلك يكون الأتمودج غير قابل للتطبيق من وجهة نظر الانحدار لهذا المتغير ثنائي القيمة (غانم والجوعاني ، 2011 : 119) .

إن عدم امكانية تطبيق الانحدار البسيط في حالة المتغير الثنائي القيمة نتيجة لما يأتي :

1- ان القيمة المقدره ليس بالإمكان ان تفسر بوصفها احتمالات وذلك لأن القيم في الانحدار البسيط لا تتراوح بين (صفر) ، (الواحد) .

2- ان تباين الخطأ لن يتوزع وفق التوزيع الطبيعي .

3- ان تباين المتغير المعتمد (Y) يتغير بتغير المتغير المفسر (x) (الفرهود ، 2014 : 55) .

لذا يتم استخدام نموذج الانحدار اللوجستي الذي يعمل على علاج المشاكل السابقة حيث يمكن كتابته في حالة وجود متغير مستقل واحد .

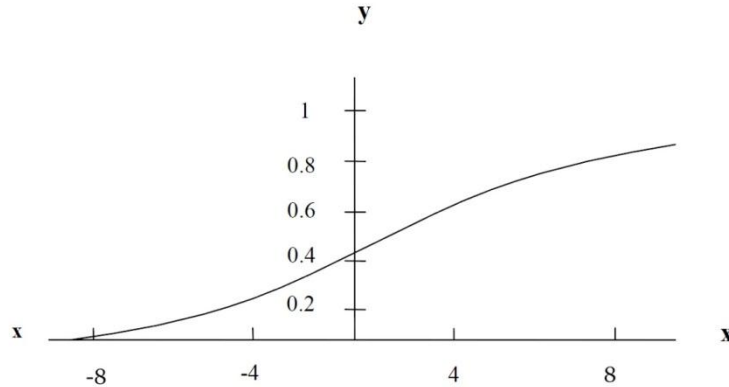
$$\text{Loge} \left(\frac{P_1}{1-P_1} \right) = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + \dots + B_k X_k \dots\dots(4)$$

$$\text{OR} = P_1 = \frac{\exp(B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + \dots + B_k X_k)}{1 + \exp(B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + \dots + B_k X_k)}$$

(رضا وآخرون ، 2017 : 370) .

حيث ان exp هو معكوس اللوغاريتم الطبيعي و $\text{Loge} \left(\frac{P_1}{1-P_1} \right)$ نسبة الأفضلية او نسبة النجاح .

فإن الدالة اللوجستية هي دالة مستمرة تأخذ القيم (الصفر ، الواحد) وتقترب (y) من الصفر كلما اقترب الطرف الأيمن للدالة من $(-\infty)$ وتقترب (y) من الواحد كلما اقترب الطرف الايمن لهذه الدالة من $(+\infty)$ وهي دالة متماثلة عندما يكون الطرف الايمن مساوياً للصفر (عباس ، 2012 : 239) . وتأخذ دالة الاستجابة للمتغير التابع الشكل الاتي:



شكل الدالة اللوجستية رقم (5)

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على :

Beer ,Michael (2001), Asymptotic properties of the maximum Likelihood Estimator in Dichotomous logistic regression models , Diploma thesis , faculty of sciences ,university of Fribourg Switzerland.

يتضح من الشكل (5) بان الدالة اللوجستية تأخذ شكل الدالة المتصلة ويتراوح مداها بين (0، 1) حيث تقترب من الصفر كلما أقترب الطرف الأيمن للدالة من $(-\infty)$ كما تقترب من الواحد كلما أقترب هذا الطرف من $(+\infty)$.

2-3-تحديد المتغيرات المستخدمة في النموذج وتحليل النتائج:

3-2-1- المتغيرات المستخدمة في النموذج :

لغرض تحقيق أهداف البحث وأثبت الفرضية سيتم استخدام النموذج القياسي لتحديد المصارف الإسلامية العراقية المؤهلة للاندماج والمصارف الغير مؤهلة للاندماج باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي ، وهذا النموذج يتطلب توفير عينة من المصارف والتي يمكن اعتبارها اكثر كفاءة من المصارف الاسلامية للاستعانة بها في تحديد المصرف المؤهل للاندماج .

لذلك تم اخذ كافة المصارف الخاصة التقليدية في القطاع المصرفي العراقي لتطبيق هذا النموذج على اعتبار ان المصارف التقليدية العراقية والمصارف الإسلامية العراقية تنطبق عليها كافة قوانين وتعليمات البنك المركزي العراقي ومسجل الشركات وتخضع لنفس ظروف ومشاكل البيئة العراقية التقليدية فعدد المصارف التقليدية في العراق هي (16)مصرف تقليدي و(7) مصارف إسلامية ، وتم الاعتماد على أهم مؤشرات الكفاءة في المصارف التقليدية والإسلامية العراقية وكذلك مؤشرات الملاءة المالية اذ تبين ملاءة رأس المال في أي مصرف مدى توافر الأموال لمواجهة احتياجات المصرف من الأصول الثابتة فضلا عن مواجهة المخاطر المحتملة من استخدام الأموال، لذا فإن الحفاظ على ملاءة رأس المال في أي مصرف يعد من الأمور الضرورية لزيادة ثقة المودعين وبعض المؤشرات المهمة الأخرى كنسب وليس أرقام مطلقة لكون النسب أكثر دقة في التعبير عن أداء المصرف ، وهي (رأس المال الي إجمالي الموجودات، نسبة ملاءة رأس المال، نسبة الربحية، صافي الربح الي إجمالي الموجودات، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الاموال المتاحة للتوظيف) إذ شكلت المتغيرات السابقة المتغيرات المستقلة والتي يمكن من خلالها تحديد إمكانية اندماج هذا البنك أم لا .

الجدول (6) يبين نسبة رأس المال الي إجمالي الموجودات ونسبة ملاءة رأس المال ونسبة الربحية وصافي الربح الي اجمالي الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف في المصارف

التقليدية والإسلامية العراقية لعام 2015.

أسماء المصارف	المعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف	المعدل العائد على حقوق الملكية	صافي الربح /إجمالي الموجودات	نسبة الربحية	نسبة ملاءة رأس المال	رأس المال /إجمالي الموجودات
دار السلام	3.75	3.78	0.01	1.89	50.02	0.26
الشرق الأوسط	3.31	2.39	0.009	1.99	83.5	0.07
الائتمان العراقي	1.26	3.72	0.01	7.01	186.25	0.4
الاقتصاد	2.01	2.23	0.008	2.3	102.89	0.39
اشور	1.2	5.27	0.03	11.94	206.99	0.55
التجاري العراقي	9.05	2.95	0.01	8.95	302.96	0.6
المنصور للاستثمار	7.53	8.38	0.02	3.21	38.32	0.23
الموصل	8.64	0.12	0.01	0.38	303.6	0.69
العراقي الإسلامي	1.87	3.53	0.02	5.13	145.19	0.52
ايلاف الإسلامي	1.88	0.16	0.0008	0.22	134.76	0.48
كوردستان الدولي	4.28	9.84	0.04	11.63	118.26	0.39
الوطني الإسلامي	3.76	12.25	0.05	9.40	76.72	0.35
دجلة والفرات الإسلامي	7.70	32.97	0.15	71.27	216.13	0.30
البلاد الإسلامي	1.97	3.10	0.01	4.20	135.49	0.38
جيهان الإسلامي	1.97	8.72	0.05	15.96	182.87	0.41
بغداد	8.97	4.93	0.008	1.47	29.92	0.16
بابل	9.99	1.46	0.009	3.58	236.99	0.66
سومر	9.21	1.74	0.01	4.98	286.16	0.67
المتحد للاستثمار	2.28	7.09	0.03	9.97	140.54	0.51
الأهلي العراقي	2.67	1.59	0.007	1.55	97.32	0.46

0.35	75.28	1.26	0.006	1.68	4.37	الشمال
0.39	75.39	0.07	0.0004	0.10	3.46	الاتحاد
0.45	108.13	8.02	0.03	7.41	2.60	الاستثمار العراقي

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على :

- 1-هيئة الأوراق المالية العراقية ، التقارير السنوية للمصارف الإسلامية والتقليدية العراقية لعام 2015.
- 2-سوق العراق للأوراق المالية ، دليل الشركات ، التقرير السنوي لمصرف جيهان الإسلامي لعام 2015 .

3-2-2- تحليل النتائج:

بعد ان تم تحديد المؤشرات المستخدمة في النموذج للمصارف التقليدية والإسلامية وباستخدام الحاسوب الشخصي وبرنامج spss وتم التوصل الي مجموعة من النتائج: يشير الملحق (1) والمعنون case processing summary الي المتغيرات او عدد المتغيرات التي ادخلت الي الاختبار ويتبين ان جميع المتغيرات وعددها (23) متغير دخلت جميعها في الاختبار .

الملحق(2) : يبين هذا الملحق والمعنون Dependent Variable Encoding ان القبول والرفض يتم وفق قيمتين او خيارين وهما (0,1). جدول تصنيف للخطوة صفر (Block o: Beginning Block) ، إذ لا تحتوي الخطوة صفر على أي متغيرات منبأة ونتائجها لا تكون مفيدة للباحثين . ملحق(3).

الملحق (4) يحتوي على اختبار (Chi -Square) والمستويات المعنوية المصاحبة له ؛ إذ تبين نتائج هذا الاختبار معنوية النموذج ككل ؛ لأن قيمة كاي² للنموذج كانت معنوية إذ كانت (Sig) أقل من مستوى المعنوية المحددة من قبل الباحث وهي 5% مما يؤكد جودة النموذج ، لذلك نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل .

الملحق (5) يبين قيمة كل من Nagelkerke R² و Cox and Snell R² للمراحل الست ، وبما أن النتائج قد استقرت عند الخطوة السادسة فان قيمة R² هي 0.38% فسر منه بالمتغيرات التوضيحية في هذا النموذج ، وبمعنى آخر فان نسبة صافي الربح الي اجمالي الموجودات تفسر 0.38% من اندماج المصرف إلى عدم اندماجه .

الملحق (6) يتضمن جميع معالم النموذج المقدر لقيم B لكل مصرف والخطأ المعياري (S.E) ، وإحصائية Wald ودرجات الحرية df ومعنوية المعالم (Sig) وقيمة (EXP(B) لكل معلمة ، وقد تبين أن المعلمات جميعها لم تكن معنوية في الخطوة الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة، وبما أن النموذج يستبعد المتغير الذي يكون عدم معنوية عالية جدا فقد استقر النموذج في الخطوة السادسة والرابعة والخامسة إذ كان المتغير (VR4) معنويا ، والذي يمثل نسبة

صافي الربح الي اجمالي الموجودات والحد الثابت ، اذ بلغت قيمة إحصائية Wald (3.261) في حين بلغت قيمة (Sig = 0.046) وهي أقل من مستوى المعنوية المحددة من قبل الباحث والبالغة 5% في حين بلغت قيمة Wald للحد الثابت (2.44) في حين بلغت قيمة (Sig = 0.010) وهي أقل من مستوى المعنوية أيضا 5% الملحق (6).

من الملحق (6) يمكن استخراج المعادلة الآتية :-

$$Y=2.445-74.703x$$

إذ تمثل (2.445) الحد الثابت أما (-74.703) فتمثل فرصة اندماج المصرف عندما تتغير نسبة صافي الربح الي إجمالي الموجودات بوحدة واحدة ، وقد جاءت إشارة هذه المعلمة سالبة مما يؤكد على أن انخفاض هذه النسبة يوجب على المصرف الاندماج لان انخفاض الأرباح أحد أهم المؤشرات على تفتت المشروع وزيادة الفرصة في الإفلاس لذلك عليه الشروع بالاندماج.

الجدول (7)
يبين نتائج برنامج SPSS في فرص اندماج او عدم اندماج المصارف:

6 Y	5 $y = \frac{1}{1 + e^{-x}}$	4 Exp	3 $Y=2.445-74.703x$	2 صافي الربح الي إجمالي الموجودات	1 المصارف
0	0.721304	0.386378	0.95094	0.02	العراقي
0	0.915695	0.092067	2.385238	0.0008	إيلاف
0	0.367462	1.721369	-0.54312	0.04	كوردستان
0	0.215827	3.633332	-1.29015	0.05	الوطني
0	0.000157	6376.981	-8.76045	0.15	دجلة والفرات
0	0.845269	0.183055	1.69797	0.01	البلاد
0	0.215827	3.633332	-1.29015	0.05	جيهان

العمود الثاني في الجدول (7) يحتوي على قيم نسبة صافي الربح إلى إجمالي الموجودات والتي تم تعويضها في معادلة y السابقة فحصلنا على العمود الثالث، في حين يشير العمود الرابع إلى استخراج قيمة (exp^{-x}) . تمثل نتائج العمود الخامس النتائج النهائية التي حددت مدى إمكانية اندماج المصرف أو عدم اندماجه؛ إذ تشير النتائج إلى أن المصارف التي باستطاعتها الاندماج هي (العراقي الإسلامي، إيلاف الإسلامي، البلاد الإسلامي)، إذ كانت نسبة ثلاثة مصارف أكبر من (0.5) بالنسبة لهذه المصارف في حين كانت النسبة في بقية المصارف اقل من (0.5) مما يقلل من فرص الاندماج لذلك على المصارف الأخرى تحسين أنشطتها ومعالجة المشاكل المالية والإدارية لان الاستمرار على هذا الوضع سوف يعرضها إلى الإفلاس .

الخاتمة:

أولاً: الاستنتاجات:

- من خلال مسيرة البحث تم التوصل الى جملة من الاستنتاجات أهمها ما يأتي :
- 1- ان العولمة الاقتصادية عامة والمالية خاصة تفرض على الوحدات الاقتصادية الصغيرة ضغوط كبيرة تتمثل في عدم قدرتها على الصمود والمنافسة أمام الوحدات الاقتصادية الكبيرة ويصح هذا على المصارف الإسلامية .
 - 2- ان اندماج المصارف الإسلامية في العراق يتيح لها فرصة كبيرة لتفادي مخاطر المنافسة الشديدة لها من قبل المصارف التقليدية وخاصة ذوات النافذة الإسلامية ، ذلك لأن الاندماج يسمح بتكوين مصارف كبيرة الحجم مما يحقق لها وفورات تخفض التكاليف وتزيد الأرباح .
 - 3- اظهرت نتائج نموذج الانحدار اللوجستي المستخدم في الدراسة ان متغير نسبة صافي الأرباح الي إجمالي الموجودات بالإمكان الاستعانة به لتحديد المصرف المؤهل للاندماج والغير مؤهل للاندماج .
 - 4- اظهرت النتائج ان المصارف الاسلامية التي باستطاعتها الاندماج والعمل على تحقيق كيانات كبيرة هي (المصرف العراقي الإسلامي ، مصرف إيلاف الإسلامي ، مصرف البلاد الإسلامي).

ثانياً : التوصيات :

- من خلال الاستنتاجات التي تم التوصل اليها في الجانب النظري والجانب التطبيقي فقد تم طرح عدد من التوصيات :
- 1- على القائمين في الأجهزة المالية والمصرفية والاستعانة بخبراء في تقنية المعلومات للعمل على تدريبهم في مجال العمل المصرفي الإسلامي او العمل على إرسالهم في بعثات تدريبية خارج الدولة من أجل تطور ورفع كفاءة الانظمة المصرفية الإسلامية العراقية والحفاظ على مركزها المالي .

- 2- على المصارف الإسلامية العراقية ان تعمل على تكثيف وتقوية العلاقات والروابط فيما بينهما للتعاون في مجالات الرقابة والمعايير المحاسبية سيزيد ذلك من قدرتها على مواجهة العولمة والتحرر الماليين.
- 3- بالإمكان الاستعانة بالنماذج التي تعمل مع طرق التنبؤ بالاندماجات المصرفية او مع المتغيرات التابعة النوعية ومنها نموذج (Tobit) ، ونموذج الاحتمال الخطي ، ونموذج الدالة التمييزية ، ونموذج الانحدار البروبيتي ، والنموذج اللوجيستي ويمكن استخدام مؤشرات مصرفية اخرى من غير الانحدار اللوجيستي المستخدم في الدراسة.
- 4- نوصي أدارات كل من المصرف العراقي الإسلامي ومصرف إيلاف الإسلامي ومصرف البلاد الإسلامي بدراسة مشروع أو فكرة الاندماج بجدية لتحقيق الكثير من المكاسب وذلك من خلال اخذ المؤشر المالي وهو صافي الارباح الي اجمالي الموجودات لتحديد المصارف المؤهلة وغير المؤهلة للاندماج .
- 5- على الحكومة المركزية العراقية والبنك المركزي العراقي ان يمارسا دوراً كبيراً من خلال سلطة النقد على تحقيق المزيد من عمليات الاندماج المصرفي الإسلامي والعمل على زيادة رؤوس أموال المصارف الإسلامية العراقية لاندفاعها نحو عمليات الاندماج المصرفي وتعميم ثقافة الاندماج المصرفي الاسلامي في الإدارات العليا لمواجهة التحديات الشرسة كالعولمة والتحرير الماليين .

المصادر:

أولاً: الكتب:

- 1- الخاقاني ، نوري عبد الرسول ، (2011) ، المصرفية الإسلامية الأسس النظرية وإشكالية التطبيق ، ط العربية ، دار البيزوري للنشر والتوزيع ، الاردن - عمان .
- 2- سمحان ، د. حسين محمد (2013) ، أسس العمليات المصرفية الإسلامية ، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن .
- 3- سمحان ، د. حسين محمد و د. اسماعيل يونس يامن (2011) ، اقتصاديات النقود والمصارف ، ط1 ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان .
- 4- الشاعر ، د. سمير (2011) ، المصارف الإسلامية من الفكرة الى الاجتهاد ، ط2، الدار العربية للعلوم ، بيروت .
- 5- الشمري ، د. صادق راشد (2016) ، الصناعة المصرفية الإسلامية الواقع والتطبيقات العملية ، طبعة جديد ومنقحة ، دار الكتب والوثائق ، بغداد .
- 6- الشمري ، م. صادق راشد حسين (2006) ، أساسيات في الصناعة المصرفية الإسلامية أنشطتها والتطلعات المستقبلية ، مطبعة العزة ، بغداد.
- 7- شيخون ، د. محمد (2002) ، المصارف الإسلامية دراسة في تقويم المشروعات الدينية والدور الاقتصادي والسياسي ، ط1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن - عمان .
- 8- الطاهر ، د. عبد الله و د. موفق علي الخليل (2004) ، النقود والبنوك والمؤسسات المالية ، ط1 ، مركز يزيد للنشر والتوزيع ، المملكة الاردنية .
- 9- عطية ، أ. د. عبد القادر محمد (2004) ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، بلا مكان .

ثانياً: الرسائل والأطاريح:

- 1- الجميلي ، مهند خميس عبد (2014) ، تقويم تجربة المصارف الإسلامية في العراق ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الأنبار.
- 2- صالح ، جنان إسماعيل (2012) ، تقييم أثر الاندماج في بعض مؤشرات الأداء المالي ، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الأجنبية ، أطروحة دكتوراه منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
- 3- عيد ، فؤاد عبد العزيز (2012) ، الاندماج المصرفي للبنوك الفلسطينية (الظروف والمحددات) ، رسالة ماجستير ، منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، غزة .
- 4- العيساوي ، عبد الكريم جابر شنجار ورد (2005) ، دراسة تحليلية لظاهرتي الاندماج والتملك الاقتصاديين مع التركيز على القطاع المصرفي ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية .
- 5- المعموري، جاسم عيدان براك (2008)، اثر الاندماج في تحسين كفاية الأداء (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية)، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .

ثالثاً: البحوث والمجلات:

- 1- الإمارة ، د. شعبان صدام وآخرون (2010) ، اسواق المشتقات ودورها في العولمة المالية ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، العدد 18 .
- 2- بيطار، د . منفي لطفي و . د منى خالد فرحات (2009) ، آلية التمويل العقاري في المصارف الإسلامية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق ، العدد 2 ، المجلد 25 .

- 3- الجبوري ، د. أثير عباس عبادي ، د. افتخار محمد مناحي الرفيعي، (2014) ، العولمة المالية واثرها في المصارف الاسلامية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية ، العدد 42.
- 4- جمعة ، أ.م.د. عبد الرحمن عبيد و م.د. اياد حماد عبد (2016)، استخدام نموذج الانحدار البروبيتي في التنبؤ بفشل الشركات (سوق العراق المالي انموذجاً)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 8 ، العدد 15.
- 5- جمعة ، أ.م.د. عبد الرحمن عبيد (2014) ، أهمية الاندماج المصرفي في مواجهة تحديات المنافسة المصرفية ، (دراسة تحليلية للمصارف العراقية الخاصة باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي) ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية العدد 11 ، المجلد 6.
- 6- خلف، أ.م. خالد شاحوذ و د. علي أحمد الدليمي (2002) ، العولمة الاقتصادية لمصلحة من؟! ، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، العدد 38.
- 7- ديجاوي، إيمان وهاجر فتاح (2016) ، واقع الاندماج المصرفي في ظل العولمة المالية (دراسة حالة تجارب مختلفة في الاندماج المصرفي مع إشارة الى حالة الجزائر) ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير ، جامعة العربي التبسي - تبسه ، الجزائر.
- 8- رضا وآخرون ، أ. م . د . صباح منفي (2017) ، مقارنة بين أنموذج الانحدار اللوجستي وأنموذج التحليل المميز الخطي باستعمال المركبات الرئيسية لبيانات البطالة لمحافظة بغداد ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية العدد 95 المجلد 23.
- 9- عباس ، علي خضير (2012) ، استخدام نموذج الانحدار اللوجستي في التنبؤ بالدوال ذات المتغيرات الاقتصادية التابعة النوعية ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 2 العدد 2.
- 10- عبد العزيز ، د. جاسم وآخرون (2011) ، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد 86.
- 11- عبد القادر ، أ. مطاي (2010) ، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي ، ابحاث اقتصادية وإدارية ، جامعة الشلف ، العدد 7 .
- 12- عبود ، أنوار هاشم (2011) ، اثر اندماج الشركات على الربح الخاضع للضريبة ، دراسة تطبيقية لعدد من الشركات الخاصة ، بحث مقدم لنيل الدبلوم العالي في مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد .
- 13- غانم ، د. عدنان و فريد خليل الجوعاني (2011) ، استخدام تقنية الاستخدام اللوجستي ثنائي الاستجابة في دراسة اهم المحددات الاقتصادية والاجتماعية لكفاية دخل الاسرة ، جامعة دمشق قسم الاحصاء التطبيقي ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 27، العدد 1 .
- 14- فاذية ، زقاي و حمزة فايزة (2015) تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري للاندماج في العولمة المالية واستراتيجيات مواجهة التحديات ، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة .
- 15- الفهود ، سهيلة حمود عبد الله (2014) ، استخدام الانحدار اللوجستي لدراسة العوامل المؤثرة على أداء الأسهم (دراسة تطبيقية على سوق الكويت للأوراق المالية ، مجلة جامعة الأزهر ، غزة ، العلوم التطبيقية .
- 16- مطلوب ،أ. مصطفى ناطق صالح (2012) ، معوقات عمل المصارف الاسلامية وسبل المعالجة لتطويرها ، بحث منشور في المجالات العلمية العراقية الأكاديمية ، مجلة البحوث الإسلامية .

17- مفتاح ، صالح (2002) ، العولمة المالية ، مجلة العلوم الإنسانية ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خضير بسكرة ، الجزائر ، العدد 2.

رابعاً: التقارير:

- 1- التقارير السنوية لمصرف الإمارات الإسلامي ، 2012 ، 2013 .
- 2- سوق العراق للأوراق المالية ، دليل الشركات ، التقارير السنوية للمصارف الإسلامية العراقية للمدة (2006 - 2015)
- 3- هيئة الأوراق المالية العراقية ، التقارير السنوية للمصارف الإسلامية العراقية للمدة (2005 - 2015)
خامساً: المواقع الالكترونية:

1- www.argaam.com,2012.

2- هيبية ، محمد (2012) ،دمج مصرفي الإمارات و دبي ، <http://www.alkhaleej.ae>

سادساً: المصادر الأجنبية:

1. Chong , Beeng soon and Ming- Hua Liu(2009), Islamic banking interest –Free or interest- based, Pacific Basin finance journal 17 ,Nanyang technological university, Singapore.
2. Beer ,Michael (2001), Asymptotic properties of the maximum Likelihood Estimator in Dichotomous logistic regression models , Diploma thesis , faculty of sciences ,university of Fribourg Switze.

سابقاً : الملاحق :

ملحق (1)

Case Processing Summary

Unweighted Cases ^a		N	Percent
Included in Analysis		23	100.0
Selected Cases	Missing Cases	0	.0
Total		23	100.0
Unselected Cases		0	.0
Total		23	100.0

a. If weight is in effect, see classification table for the total number of cases.

ملحق (2)

Dependent Variable Encoding

Original Value	Internal Value
.00	0
1.00	1

جداول الخطوة صفر (3) ملحق

Block 0: Beginning Block

Classification Table^{a,b}

	Observed	Predicted			
		VAR00007		Percentage Correct	
		.00	1.00		
Step 0	VAR00007	.00	0	7	.0
		1.00	0	16	100.0
	Overall Percentage				69.6

a. Constant is included in the model.

b. The cut value is .500

Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)
Step 0 Constant	.827	.453	3.328	1	.068	2.286

Variables not in the Equation^a

	Score	Df	Sig.	
Step 0 Variables	VAR00001	.454	1	.500
	VAR00002	.001	1	.977
	VAR00003	3.836	1	.050
	VAR00004	5.656	1	.017
	VAR00005	4.797	1	.029
	VAR00006	1.570	1	.210

a. Residual Chi-Squares are not computed because of redundancies.

ملحق (4)

Block 1: Method = Backward Stepwise (Conditional)
Omnibus Tests of Model Coefficients

		Chi-square	Df	Sig.
Step 1	Step	11.688	6	.069
	Block	11.688	6	.069
	Model	11.688	6	.069
Step 2 ^a	Step	-.607-	1	.436
	Block	11.081	5	.050
	Model	11.081	5	.050
Step 3 ^a	Step	-.492-	1	.483
	Block	10.589	4	.032
	Model	10.589	4	.032
Step 4 ^a	Step	-.164-	1	.686
	Block	10.426	3	.015
	Model	10.426	3	.015
Step 5 ^a	Step	-.732-	1	.392
	Block	9.694	2	.008
	Model	9.694	2	.008
Step 6 ^a	Step	-2.352-	1	.125
	Block	7.342	1	.007
	Model	7.342	1	.007

a. A negative Chi-squares value indicates that the Chi-squares value has decreased from the previous step.

ملحق (5)

Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	16.579 ^a	.398	.563
2	17.186 ^b	.382	.540
3	17.678 ^b	.369	.522
4	17.841 ^a	.364	.515
5	18.573 ^c	.344	.486
6	20.925 ^c	.273	.386

- a. Estimation terminated at iteration number 7 because parameter estimates changed by less than .001.
- b. Estimation terminated at iteration number 8 because parameter estimates changed by less than .001.
- c. Estimation terminated at iteration number 6 because parameter estimates changed by less than .001.

ملحق (6) Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
VAR00001	19.207	20.451	.882	1	.348	219486100.235
VAR00002	-.022	.029	.598	1	.440	.978
VAR00003	.359	.333	1.162	1	.281	1.432
Step 1 ^a VAR00004	-372.148	327.889	1.288	1	.256	.000
VAR00005	.843	1.149	.538	1	.463	2.323
VAR00006	.538	.453	1.413	1	.235	1.712
Constant	-5.019	6.927	.525	1	.469	.007
VAR00001	8.974	13.580	.437	1	.509	7892.277
VAR00003	.196	.217	.822	1	.364	1.217
Step 2 ^a VAR00004	-278.393	265.641	1.098	1	.295	.000
VAR00005	.651	1.017	.409	1	.522	1.917
VAR00006	.564	.687	.675	1	.411	1.758
Constant	-3.430	6.890	.248	1	.619	.032
VAR00001	3.843	10.267	.140	1	.708	46.658
VAR00003	.168	.194	.753	1	.386	1.183
Step 3 ^a VAR00004	-129.303	91.328	2.004	1	.157	.000
VAR00006	.633	.634	.997	1	.318	1.883
Constant	-1.128	5.429	.043	1	.835	.324
VAR00003	.162	.184	.781	1	.377	1.176
Step 4 ^a VAR00004	-124.025	83.863	2.187	1	.139	.000
VAR00006	.489	.393	1.544	1	.214	1.630
Constant	.820	1.258	.425	1	.514	2.270
VAR00004	-65.581	36.318	3.261	1	.071	.000
Step 5 ^a VAR00006	.435	.371	1.378	1	.240	1.545
Constant	.792	1.379	.330	1	.566	2.208
Step 6 ^a VAR00004	-74.703	37.447	3.980	1	.046	.000
Constant	2.445	.954	6.573	1	.010	11.534

a. Variable(s) entered on step 1: VAR00001, VAR00002, VAR00003, VAR00004, VAR00005, VAR00006.